



جامعة عين شمس

كلية الحقوق

قسم القانون المدني

النظام القانوني للإنجاب الصناعي بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية " دراسة مقارنة "

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

حسيني إبراهيم أحمد إبراهيم هيكل

مدرس مساعد القانون المدني

أكاديمية الدراسات المتخصصة

إشراف

أ.د/ محمد علي محجوب

وزير الأوقاف الأسبق وأستاذ الشريعة الإسلامية

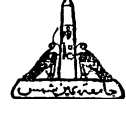
كلية الحقوق - جامعة عين شمس

أ.د/ فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق - جامعة عين شمس

2006م



جامعة عين شمس

كلية الحقوق

قسم القانون المدني

العنوان : النظام القانوني للإنجاب الصناعي بين القانون الوضعي والشرعية الإسلامية " دراسة مقارنة "

اسم الطالب : حسيني إبراهيم أحمد إبراهيم هيكل

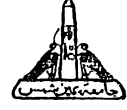
الدرجة العلمية : الدكتوراه في الحقوق

القسم التابع له : القانون المدني

اسم الكلية : الحقوق

الجامعة : جامعة عين شمس

سنة التخرج : 1998



جامعة عين شمس

كلية الحقوق

قسم القانون المدني

رسالة دكتوراه

اسم الطالب : حسيني إبراهيم أحمد إبراهيم هيكل

العنوان : النظام القانوني للإنجاب الصناعي بين القانون الوضعي والشرعية الإسلامية
"دراسة مقارنة " .

اسم الدرجة : الدكتوراه في الحقوق

لجنة الإشراف

1 - أ.د/ فيصل ذكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني

2 - أ.د/ محمد علي محجوب

وزير الأوقاف الأسبق أستاذ الشريعة الإسلامية

كلية الحقوق - جامعة عين شمس

وتتكون لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من:

أ.د. محمد المرسى زهرة

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق جامعة

عين شمس

"رئيساً وعضواً"

أ.د. محمد علي محجوب

وزير الأوقاف الأسبق وأستاذ الشريعة الإسلامية بكلية

الحقوق جامعة عين شمس "مشرفاً وعضواً"

أ.د. فيصل ذكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس

"مشرفاً وعضواً"

أ.د. محمد محيي الدين إبراهيم سليم أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة

المنوفية

"عضواً"

Π

"لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ
يَشَاءُ إِنَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ. أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً
وَإِنَاثاً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيماً إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ "

ω

سورة الشورى الآيتان 49،50

بسم الله الرحمن الرحيم
شكر وتقدير

الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور، خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين، شرف آدم أبي البشر بخلقه بيديه ونفخ فيه من روحه وكرم ذريته فصورهم في الأرحام في أجمل صورة وخلقهم في أحسن تقويم ورزقهم من الطيبات وفضلهم على كثير من المخلوقات وزودهم بالعقل ليعرفوه وأمدهم بالنعمة ليذكروه ويشكروه. أما بعد؛؛

إنه لمن دواعي سروري أن أقف بين يدي كوكبة من علماء الشرع والقانون ليس في جمهورية مصر العربية وفقط بل وفي العالم أجمع، لذا فإنه يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان لسيادة:

معالي السيد الأستاذ الدكتور / **محمد علي محجوب** وزير الأوقاف الأسبق وأستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة عين شمس.

ومعالي السيد الأستاذ الدكتور / **فيصل ذكي عبد الواحد** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة عين شمس، لقبول سيادتهما الإشراف على هذه الرسالة فقادا خطواتي من بداية الطريق حتى نهايته، ولم يضمن أحدهما علي بإرشاد أو توجيه، ولم يدخرا عني وقتاً أو جهداً، فعلماني كيف أختار بحثاً وكيف أكمل للبحث العلمي، فكانا سيادتهما خيراً مرشدين وناصحين وموجهين حال قيامي بهذا البحث، فبدونهما أو بدون أحدهما ما كتب لهذا البحث وما ظهر بهذا الشكل، فكانا معاً مثلاً للشهامة والطيبة والأستاذية الحقة، حيث سمحا لي بمقابلتهما حتى في منزل سيادتهما.

أكرر شكري وازداد شرفاً بإشراف سيادتهما على رسالتي والذي اعتبره عنوان فخر وفرصة - إن سنحت لي فلن تسنح للكثير - للإستفادة من توجيهات سيادتهما معاً، فالى سيادتهما أسمى معاني شكري وعظيم تقديري.

وأتوجه بالشكر والتقدير لسيادة الأستاذ الدكتور/ **محمد المرسى زهرة** أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس والذي يشرفني قبول سيادته مناقشة وتحكيم هذه الرسالة الأمر الذي يعزز هذا العمل ويزيده قيمة وبهاء بملاحظات سيادته وإدراكاته والإستفادة من علمه.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لسيادة الأستاذ الدكتور/ **محمد محي الدين إبراهيم سليم** أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق جامعة المنوفية والذي يشرفني بموافقة سيادته على مناقشة وتحكيم هذه الرسالة وإبداء الملاحظات عليها والتي سيكون لها دوراً كبيراً وبارزاً في هذا العمل وتقديمه في أفضل صورة.

فجميعهم رجال قلما يجود بمثلهم الزمان

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل والدعاء الصادق لكل من أسدى لي مساعدة أو كلمة أو نصيحة تساعدني في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود، وأدعوا الله عزوجل أن يتقبل منا خالص أعمالنا، فهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم
وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث،،

بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

لاشك أن القانون هو أهم ظاهرة إجتماعية، فلا يتصور مجتمع - بالمعنى الكامل للكلمة - بغير قواعد سلوك تنظم حركته وعلاقات أشخاصه، لذلك كانت الظاهرة القانونية ملازمة لكل الظواهر الإجتماعية بكل أشكالها سواء الإجتماعية بالمعنى الضيق أو الإقتصادية أو السياسية أو العلمية، فكل تطور فى أي مجال من هذه المجالات لابد أن يكون له انعكاساته ومقتضياته على المستوي القانوني.

وقد عرفت المجتمعات الحديثة ثورات علمية بالمعنى الكامل، وقد أثارت جميعها مقتضيات قانونية لازمة وطرحت مشاكل تحتاج إلى حلول وأطر قانونية تلاحقها وتناسبها، وقد ظهر هذا التلازم الحتمي بين التطورات الحديثة والقانون علي أوضح صورة منذ بداية وتطور عصر الثورة الصناعية وما أفردته هذه الثورة من انقلاب فى المفاهيم الإجتماعية ثم القانونية بالضرورة، وقد تلاحقت التطورات بالمستويات المختلفة منذ هذا العصر حتي وقتنا الحالي.

ولكن العصر الحديث الذى يتمثل في القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين قد أبدع نماذج جديدة وهائلة من التطور العلمي والتقني لعل من أبرزها ثورة المعلومات والإنترنت وما صاحبها من مشكلات ما زالت مطروحة بشدة علي المستوي القانوني، ويقف إلى جانب هذا التطور وبذات مستوي الخطورة والأهمية الثورة التي لمسناها فى عالم المعلومات الطبية، بل أن هذه الصورة الأخيرة هي الأكثر مساساً وقرباً من هموم الإنسان الشخصية.

فهذه الثورة بدأت فى أكثر صورها إثارة لعمليات زرع ونقل الأعضاء بين البشر حيث أثارت مشكلات أخلاقية وقانونية حول مشروعيتها من الناحيتين القانونية والشرعية وتراوحت الآراء والمناقشات بين مؤيد ومعارض، غير أن الأمر حسم بشكل واضح فى اتجاه المشروعية وفقاً لضوابط معقولة تحترم حدود حرمة الجسد صحيحاً وأخلاقياً علي النحو المبسوط فى الأبحاث الهامة التي تناولت الموضوع فى الفقه الفرنسي والفقه المصري.

وقد بدأ طرح المشكلة فى بداية نشأتها فى حدود معينة مثل نقل الكلي من شخص سليم إلى شخص مريض بقصد إنقاذه من الهلاك ثم مفاجأة محاولة نقل وزرع القلب من جثة متوفي إلى شخص مريض (والتي بدأت لأول مرة فى جنوب أفريقيا علي يد الدكتور برنارد وأثارت فى حينه ضجة ضخمة) بالإضافة إلى مسائل أقل حساسية وأقل خطورة من سابقتها كنقل القرنية.

كما أن هذه المشكلات قد أثارت أيضاً مسألة حساسة هي نقل الأعضاء من جثث الموتى، حيث أثارت أولاً مشكلة دينية وأخلاقية ثم أثارت ثانياً مشكلة أكثر دقة هي مسألة تعريف ما هو الموت، وهي مشكلة ما زالت الأقالم تجري حول الجدل في شأنها باعتبار أن جثث الموتى هي من أسهل وأوسع الأبواب المحتملة لأخذ الأعضاء منها وزراعتها في غيرها.

ولأن ثورة العلوم الطبية كانت وما زالت دائماً في خدمة الإنسان وحاجاته العضوية والنفسية، فقد فتحت هذه الثورة الأبواب أمام علاج العقم، ذلك أن العقم يمثل مشكلة حقيقية وجادة بالنسبة لبعض الأسر، فهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يسمى الصحة الإنجابية، لذلك كان اختيار موضوع " النظام القانوني للإنجاب الصناعي " بحثاً للرسالة نزولاً على أهميته وما يثيره من مشاكل أخلاقية وقانونية كثيرة.

ويثير موضوع العقم وبالتالي الإنجاب الصناعي العديد من المشاكل منها ما هو فسيولوجي ومنها ما هو أخلاقي ومنها ما هو قانوني، لذلك كان لابد من التعرض ابتداءً لتعريف العقم وبيان أسبابه ومشروعية التخلص منه، وفي العلاج من هذه المشكلة وصل العلم الحديث إلى ما يسمى " الإنجاب الصناعي " حيث أثرت من جديد المشكلة العامة في شأن المشروعية في ضوء التقنيات الحديثة بين معارض ومؤيد، وقد أثرت أيضاً في مجال التلقيح الصناعي مسألة الإنجاب الصناعي بعد وفاة الزوج وهو ما يطرح فوراً مسألة أخلاقية وشرعية وقانونية انطلاقاً من أن وفاة الزوج تنهي العلاقة الزوجية، ومع ذلك فقد وُجد من يجيز ذلك فقهاً وقضاءً في فرنسا.

وعلي نسق هذه التساؤلات يطرح الإنجاب الصناعي الكثير من المشكلات الأخرى (إذا نحينا جانباً مسألة التلقيح بعد وفاة الزوج)، ومن ذلك الإخصاب الصناعي الخارجي (طفل الأنابيب) سواء فيما بين الزوجين وهو ما لم يثر مشكلة حادة، والإنجاب بتدخل الغير وهو ما يثير مشكلة حقيقية أخلاقية وشرعية، وبالتالي قانونية في شأن ما يسمى إيجار الأرحام ومدي مشروعيته في الفقه الإسلامي وفي القانون الوضعي ولدى الفقه، فضلاً عن تعريف هذا العقد وتمييزه عما يختلط به أو يشبهه، وفي النهاية سوف نعرض لما يثيره ما يسمى بنوك الأجنة التي تحفظ النطف البشرية للتعامل فيها، ثم مشكلة التكييف القانوني والشرعي للبيوضات الملقحة، هذا كله ما سنتناوله بالدراسة في هذا البحث وفقاً للأبواب الأربع الآتية:

الباب الأول: العقم والجنين ومبدأ حرمة الجسد الإنساني.

يحتوي هذا الباب على الفصول الثلاث الآتية:

الفصل الأول: تعريف العقم وبيان أسبابه ومشروعية التداوى والبرء منه.

الفصل الثاني: أطوار الجنين والنطاق الزمني لبدء الحياة والشخصية القانونية.

الفصل الثالث: مبدأ حرمة الجسد الإنساني.

الباب الثاني: التلقيح الصناعي الداخلي.

يحتوي هذا الباب على الفصول الأربع الآتية:

الفصل التمهيدي: التلقيح الصناعي بوجه عام.

الفصل الأول: التلقيح الصناعي الداخلي.

الفصل الثاني: الموقف القانوني والقضائي والشرعي تجاه تقنية التلقيح الصناعي الداخلي.

الفصل الثالث: الإنجاب الصناعي بعد وفاة الزوج.

الباب الثالث: الإخصاب الصناعي الخارجي.

يحتوي هذا الباب بين دفتيه الفصول الآتية:

الفصل الأول: تقنية الإخصاب الصناعي الخارجي.

الفصل الثاني: تقنية الإنجاب الصناعي بتدخل الغير.

الباب الرابع: استئجار الأرحام (الرحم الظئر).

يشتمل هذا الباب على الفصول الأربع الآتية:

الفصل الأول: عقد الإيجار بوجه عام.

الفصل الثاني: عقد الإيجار في الفقه الإسلامي.

الفصل الثالث: بنوك الأجنة.

الفصل الرابع: الطبيعة القانونية والتكييف الشرعي للبويضات الملقحة.

فهرس الرسالة

م	الموضوع	رقم الصفحة
	مقدمة الرسالة.	أ - ت
1	الباب الأول: العقم والجنين ومبدأ حرمة الجسد الإنساني.	1
2	الفصل الأول: تعريف العقم وبيان أسبابه ومشروعية البرء منه.	3
3	المبحث الأول: الصحة الإنجابية وآثار العقم.	4
4	المطلب الأول: تعريف الصحة الإنجابية.	4
5	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة علي العقم.	6
6	المبحث الثاني: تعريف العقم وبيان أسبابه.	11
7	المطلب الأول: تعريف العقم.	11
8	المطلب الثاني: أسباب العقم.	17
9	الفرع الأول: أسباب العقم عند الرجال.	18
10	الفرع الثاني: أسباب العقم عند النساء.	21
11	المبحث الثالث: تعريف العقم شرعاً ومشروعية التداوى والبرء منه.	24
12	المطلب الأول: تعريف العقم شرعاً.	24
13	المطلب الثاني: مشروعية التداوي من العقم والبرء منه.	26
14	المبحث الرابع: فسيولوجيا الحمل.	29
15	المبحث الخامس: أهمية التناسل في الشريعة الإسلامية وعقد الزواج.	33
16	المطلب الأول: أهمية التناسل في الشريعة الإسلامية.	33
17	المطلب الثاني: تعريف عقد الزواج وبيان الحكمة منه.	36
18	الفصل الثاني: أطوار الجنين والنطاق الزمني لبدء الحياة والشخصية القانونية.	42
19	المبحث الأول: أطوار الجنين.	43
20	المطلب الأول: مراحل تطور الجنين طبيياً.	43
21	المطلب الثاني: مراحل تطور الجنين شرعاً.	45
22	المطلب الثالث: الحياة الإنسانية داخل الرحم.	51
23	المبحث الثاني: بداية الحياة الإنسانية في الأجنة.	55

م	الموضوع	رقم الصفحة
24	المطلب الأول: الإتجاهات الطبية لتحديد بداية الحياة الإنسانية.	56
25	المطلب الثاني: الإتجاهات القانونية لتحديد بداية الحياة الإنسانية.	58
26	المطلب الثالث: رأينا الخاص.	60
27	المطلب الرابع: موقف الفقه والقضاء المقارن بشأن تحديد بداية الحياة الإنسانية للأجنة.	61
28	المبحث الثالث: موقف الفقه الإسلامي من بداية الحياة الإنسانية للأجنة.	63
29	المطلب الأول: بداية الحياة الإنسانية في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة.	64
30	المطلب الثاني: بداية الحياة الإنسانية لدى الأئمة القدامى.	65
31	المطلب الثالث: بداية الحياة الإنسانية لدى الفقهاء المحدثين.	67
32	المبحث الرابع: النطاق الزمني للشخصية القانونية.	71
33	المطلب الأول: بدء الشخصية القانونية.	72
34	المطلب الثاني: انتهاء الشخصية القانونية .	73
35	الفصل الثالث: مبدأ حرمة الجسد الإنساني.	77
36	المبحث الأول: مفهوم الجسد الإنساني وبداية الحياة الإنسانية .	78
37	المطلب الأول: مفهوم الجسد الإنساني.	78
38	الفرع الأول: تعريف الجسد الإنساني.	79
39	الفرع الثاني: جسم الإنسان والشيء .	83
40	المطلب الثاني: موقف الفقه القانوني من بداية الحياة الإنسانية.	85
41	المبحث الثاني: المقصود بالإنسان شرعاً ومظاهر تكريمه.	87
42	المطلب الأول: المقصود بالإنسان شرعاً.	87
43	المطلب الثاني: مظاهر تكريم الله عز وجل للإنسان.	89
44	المبحث الثالث: مبدأ حرمة الجسد الإنساني في الفقه الإسلامي.	93
45	المطلب الأول: حماية الجسد الإنساني في مواجهة الغير.	95
46	المطلب الثاني: حماية جسد الإنسان في مواجهة الإرادة الشخصية.	99
47	المطلب الثالث: معني المالية والتقوم في الفقه الإسلامي.	103

م	الموضوع	رقم الصفحة
48	المطلب الرابع: الجسد الإنساني و قانون الأموال.	106
49	الباب الثاني: التلقيح الصناعي الداخلي.	110
50	الفصل التمهيدي: التلقيح الصناعي بوجه عام.	111
51	المبحث الأول: تاريخ التلقيح الصناعي وتطوره.	112
52	المبحث الثاني: التعريف العام للإنجاب الصناعي.	116
53	المطلب الأول: تعريف الإنجاب الصناعي في معناه العام قانوناً.	116
54	المطلب الثاني: التعريف الشرعي العام للإنجاب الصناعي.	119
55	المبحث الثالث: أسباب ومبررات اللجوء لوسائل الإنجاب الصناعي.	121
56	المطلب الأول: أسباب اللجوء لوسائل الإنجاب الصناعي .	122
57	المطلب الثاني: مبررات اللجوء لوسائل الإنجاب الصناعي.	123
58	الفصل الأول: التلقيح الصناعي الداخلي.	125
59	المبحث الأول: تعريف التلقيح الصناعي الداخلي وتطوره.	125
60	المطلب الأول: تعريف التلقيح الصناعي الداخلي.	125
61	المطلب الثاني: تاريخ التلقيح الصناعي الداخلي وتطوره.	127
62	المطلب الثالث: أسباب اللجوء لوسائل الإنجاب الصناعي الداخلي.	128
63	المطلب الرابع: الخطوات التي يتم بها الإنجاب الصناعي الداخلي.	129
64	المبحث الثاني: أقسام الإنجاب الصناعي الداخلي.	130
65	المطلب الأول: التلقيح الصناعي الداخلي بحيوانات الزوج أثناء حياته.	130
66	المطلب الثاني: التلقيح الصناعي الداخلي بحيوانات الزوج بعد موته.	132
67	الفرع الأول: التلقيح الداخلي بحيوانات الزوج بعد موته أثناء فترة العدة.	132
68	الفرع الثاني: التلقيح الداخلي بحيوانات الزوج المتوفي بعد انقضاء العدة .	134
69	المطلب الثالث: التلقيح الداخلي بحيوانات متبرع لا تربطه بالمرأة رابطة الزوجية.	135
70	الفصل الثاني: الموقف القانوني والقضائي والشرعي تجاه تقنية التلقيح الصناعي الداخلي .	139
71	المبحث الأول: الموقف القانوني تجاه تقنية التلقيح الصناعي الداخلي	140

م	الموضوع	رقم الصفحة
	بين الزوجين.	
72	المطلب الأول: موقف القوانين المختلفة.	140
73	المطلب الثاني: موقف القانون الفرنسي.	143
74	المطلب الثالث: موقف القانون المصري.	147
75	المبحث الثاني: الموقف القضائي تجاه تقنية التلقيح الصناعي الداخلي بين الزوجين.	151
76	المطلب الأول: موقف القضاء الفرنسي.	151
77	المطلب الثاني: موقف القضاء المصري.	155
78	المبحث الثالث: التقنيات الطبية الحديثة من وجهة نظر الفقه الإسلامي.	156
79	المطلب الأول: التقنيات الطبية الحديثة والفقه الإسلامي.	156
80	المطلب الثاني: التلقيح الصناعي والعمل الطبي من وجهة نظر الفقه الإسلامي.	159
81	المبحث الرابع: مدي شرعية التلقيح الصناعي الداخلي بين الزوجين في الفقه الإسلامي.	166
82	المطلب الأول: الإتجاه المعارض للتلقيح الصناعي الداخلي.	166
83	المطلب الثاني: الإتجاه المؤيد للتلقيح الصناعي الداخلي.	175
84	الفرع الأول: ضرورة أن يكون التلقيح بين زوجين.	175
85	الفرع الثاني: أن يتم التلقيح الصناعي حال قيام رابطة الزوجية.	181
86	الفرع الثالث: استنفاد كافة وسائل معالجة العقم الأخرى.	182
87	الفرع الرابع: أن يهدف التلقيح الصناعي إلي معالجة العقم فقط.	183
88	الفرع الخامس: رضا الزوجين بإجراء تقنية التلقيح الصناعي.	187
89	الفرع السادس: اتخاذ الطبيب المعالج للإحتياطات الواجبة لضمان سلامة الزوجين والطفل وعدم اختلاط الأنساب.	196
90	الفصل الثالث: تقنية التلقيح الصناعي بعد وفاة الزوج .	198
91	المبحث الأول: المقصود بالتلقيح الصناعي بعد وفاة الزوج وموقف الأطباء والتشريعات المختلفة منه.	199

م	الموضوع	رقم الصفحة
92	المطلب الأول: المقصود التلقيح الصناعي بعد وفاة الزوج.	199
93	المطلب الثاني: موقف الأطباء من تقنية التلقيح الصناعي بعد وفاة الزوج.	200
94	المطلب الثالث: موقف التشريعات المختلفة من تقنية التلقيح الصناعي بعد وفاة الزوج.	201
95	المطلب الرابع: موقف المشرع المصري من تقنية التلقيح الصناعي عقب وفاة الزوج.	204
96	المبحث الثاني: موقف الفقه من تقنية التلقيح الصناعي عقب وفاة الزوج.	206
97	المطلب الأول: موقف الفقه الفرنسي.	206
98	المطلب الثاني: موقف الفقه المصري من التلقيح الصناعي عقب الوفاة	210
99	المبحث الثالث: موقف القضاء الفرنسي تجاه وسيلة التلقيح الصناعي بعد وفاة الزوج.	213
100	الباب الثالث: الإخصاب الصناعي الخارجي.	230
101	الفصل الأول: الإخصاب الصناعي الخارجي بين الزوجين.	231
102	المبحث الأول: تاريخ الإخصاب الصناعي الخارجي وتعريفه.	233
103	المطلب الأول: تاريخ الإخصاب الصناعي الخارجي.	233
104	المطلب الثاني: تعريف الإخصاب الصناعي الخارجي ودواعي اللجوء إليه وخطواته.	235
105	الفرع الأول: تعريف الإخصاب الصناعي الخارجي.	235
106	الفرع الثاني: دواعي الإلتجاء إلي تقنية الإخصاب الصناعي الخارجي.	236
107	الفرع الثالث: خطوات إجراء تقنية الإخصاب الصناعي الخارجي.	238
108	المطلب الثالث: الفرق بين التلقيح الصناعي بنوعيه والإستنساخ.	242
109	المطلب الرابع: الفرق بين التلقيح الصناعي والهندسة الوراثية.	244
110	المبحث الثاني: الموقف التشريعي تجاه الإخصاب الصناعي الخارجي.	246
111	المطلب الأول: موقف التشريعات المختلفة من تقنية الإخصاب الصناعي الخارجي.	246
112	المطلب الثاني: موقف المشرع المصري من تقنية الإخصاب الصناعي	249

م	الموضوع	رقم الصفحة
	الخارجي.	
113	المبحث الثالث: الحكم الشرعي للإخصاب الصناعي الخارجي ونظرة أهل الفقه لطفل الأنبوب.	250
114	المطلب الأول: الحكم الشرعي العام في الإخصاب الصناعي الخارجي	250
115	المطلب الثاني: طفل الأنبوب ليس تغييراً لسنة الله تعالى.	257
116	المبحث الرابع: الصور المختلفة للإخصاب الصناعي الخارجي وموقف الفقه القانوني والقضائي والشرعي تجاهها.	259
117	المطلب الأول: الصور المختلفة للإخصاب الصناعي الخارجي.	259
118	المطلب الثاني: موقف الفقه القانوني من الصور المختلفة للإخصاب الصناعي الخارجي.	262
119	المطلب الثالث: الموقف القضائي تجاه صور الإخصاب الصناعي الخارجي.	267
120	المطلب الرابع: موقف الشريعة الإسلامية من صور الإخصاب الصناعي الخارجي.	271
121	الفصل الثاني: تقنية الإنجاب الصناعي بتدخل الغير.	281
122	المبحث الأول: تاريخ التقنية وموقف التشريعات المختلفة منها.	282
123	المطلب الأول: تاريخ الإنجاب الصناعي بتدخل الغير.	282
124	المطلب الثاني: موقف التشريعات المختلفة من تقنية الإنجاب الصناعي بتدخل الغير.	284
125	المبحث الثاني: تعريف الغير في الوسيلة محل البحث ومعايير اختياره.	287
126	المطلب الأول: تعريف الغير.	288
127	المطلب الثاني: معايير اختيار الغير.	290
128	المطلب الثالث: طبيعة تقدمه الغير في الإخصاب الصناعي بتدخله.	292
129	الفرع الأول: الطبيعة القانونية لحق الإنسان علي جسده.	293
130	الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لتقدمه الغير.	299
131	الفرع الثالث: مفترضات الإنجاب الصناعي بواسطة الغير.	305
132	المبحث الثالث: هبة البذرة الإنسانية في القانون والشريعة.	309